الشركات المتعددة الجنسيات
وأثرها على الدول النامية

د. أحمد عبد العزيز* د. جاسم زكريا** فراس عبد الجليل الطحان***

المستخلص :

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيراً عن عولمة الاقتصاد ، لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم ، وتنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمال والمصارف الدولية، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح ، وسعيها لتحويل العالم إلى ساحة اقتصادية واحدة بغية بسط نفوذها ، وإحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم ، مستفيدة من منجزات التقدم العلمي والتقني الأمر الذي أدى لتراجع دور الدولة أمام هذه الشركات .

إن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت من المواضيع الهامة لما لها من تأثيرات على دول العالم في مجال التنمية خاصة الدول النامية ، التي يتم استغلال ثرواتها الطبيعية والتدخل في شؤونها الداخلية والأضرار ببيئتها ..الخ ، وسنبحث في ماهية الشركات المتعددة الجنسيات ومدى تأثيرها على عملية التنمية .

Abstract:

* الأستاذ المشرف / السفارة السورية في العراق .

** الأستاذ المشرف المشارك / السفارة السورية في العراق .

*** السفارة السورية في العراق .

مقبول للنشر بتاريخ 2010/9/7

The multinational Companies, one of the important topics because of their impact on the countries of the world in general and developing countries, especially, because of their potential human and material, and the diversity of its activities to include sectors of production, trade and services, money, etc., and excellence in science and technology, including a position to acquire about two-thirds of world trade.

We will highlight our research on what multinational companies and methods of composition and organization of the legal, which includes national legislation and international conventions, where it seems the absence of an international organization in particular multinational corporations has forced mandatory, although the need for a binding international law regulating the work of these companies and Iconnha . And examine the characteristics of these companies of its widespread use, the magnitude of centralized decision-making and its technology, and diversity of activity, we get to determine the effect of these companies on developing countries economically, politically and socially, technically and technology, and develop some recommendations for reducing the negative impacts of these companies in developing countries

إشكالية البحث :

إن إشكالية البحث تكمن في بيان ماهية الشركات المتعددة الجنسيات ، وأساليب تكوينها وتنظيمها القانوني وخصائصها ، لنصل الى تحديد مدى تأثير هذه الشركات على الدول النامية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتقنياً وتكنولوجياً ، ووضع بعض التوصيات للحد من تأثيراتها السلبية على الدول النامية .

أهمية البحث :

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي الجديد ، نظراً لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي ، وقدرتها على تحويل الإنتاج والاستثمار عالمياً وإقامة التحالفات الاستراتيجية ، بالإضافة إلى المزايا الاحتكارية وتعبئة المدخرات العالمية ، وتعبئة الكفاءات والتخطيط وغيرها من الأمتيازات التي تدفعنا لمعرفة فاعلية هذه الشركات على البلدان النامية ومدى تأثيرها على البلدان العربية بشكل خاص ، وما أحدثته من تغيرات في بناء النظام العالمي الجديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية ، وإيجاد مقاربات علمية لهذه الظاهرة يمكن أن تساهم في وضع الحلول المناسبة للحد من سلبيات هذه الشركات.

منهجية البحث :

اعتمد البحث منهجية علميه تحليلية وتوصيفية ، من خلال معرفة أهم الصفات المميزة للشركات المتعددة الجنسية ، وتحليل الظواهر المترتبة على عملها ، وإيجاد الرابطة بينها وبين البلدان المضيفة ، وإبراز الآليات المستخدمة في ذلك ، ومحاولة استشراف الرؤية المستقبلية لتأثيراتها ، معتمدين على بعض المراجع العلمية الوثيقة الصلة بالموضوع .

أهداف البحث :

متابعة كيفية تعاظم دور الشركات متعدية الجنسية، وكيف استطاعت الآليات المستخدمة لهذه الشركات أن تؤثر تأثيرا كبيرا وعميقا على مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومعرفة مدى تأثيرها على الدول المضيفة النامية .

المبحث الأول : ماهية الشركات المتعددة الجنسيات

المطلب الأول .. مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات وتنظيمها القانوني

درج الباحثون في نشوء الشركات المتعددة الجنسيات على تتبع نظرية حركة رؤوس الأموال من النظرية التقليدية إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة التي تبناها مارشال ثم نظرية كينز حتى التيارات الاقتصادية المعاصرة ، وهذا المنهج جعلنا في أسر نظرية اقتصادية مغلقة[1] .

ويبدو لنا أن الانتشار الحقيقي للشركات المتعددة الجنسيات يرجع إلى مطلع القرن الماضي ففي عام 1914 كان مفهوم هذه الشركات قد توطد بشكل راسخ ، وقدر الرصيد العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات بـ 14 مليار دولار ، وكانت الشركات البريطانية آنذاك المصدر الأكبر للاستثمار ، تليها الشركات الأمريكية والألمانية[2] .

---

[1] – محمد السيد سعيد ، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، 1978 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص19–50 .

2– حسان خضر ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، تعاريف وقضايا ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 ، ص3 .

ونزعت الشركات المتعددة الجنسيات بين الحربين العالميتين للسيطرة على الموارد الأولية الكامنة في أراضي المستعمرات ومنها المطاط الطبيعي والنفط والنحاس ، وبعد الحرب العالمية الثانية توسعت هذه الشركات في الأسواق التصديرية الأوروبية [1] .

وأدى تطور البحث العلمي والتكنولوجي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج خصوصاً مع ظهور الأتمتة في سبعينيات القرن الماضي ، كما أن تطور الالكترونيات خلال الثمانينات جعل العالم يعيش الثورة الصناعية الثانية التي أدت لزيادة مثيرة في أرباح الشركات الكبرى نتيجة الاعتماد المتزايد على الآلة على حساب الإنسان ، ومع بداية التسعينيات كثر الحديث عن تعاظم دور هذه الشركات وارتباطها الجوهري بما يسمى العولمة الاقتصادية التي تقوم على استراتيجية رأس المال المعولم وتسعى لإخضاع الجميع لمقتضيات مشروع الهيمنة الأمريكي المعولم ، وهي استراتيجية تستهدف تعميق العولمة الاقتصادية وسيادة السوق عالمياً ، وتدمير قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية[2] ، وهذا الأمر هو جوهر الإمبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين .

إنّ الشركات المتعددة الجنسيات باتت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن (36) ترليون دولار وهو ما يقارب إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم في كوكبنا ، وإذا كانت هذه الشركات تتحكم في الاقتصاد العالمي، فان الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة حالياً ، مما يؤكد على أن مقولة : (أن العولمة تخلق عالماً مترابطاً) خاطئة إلى أبعد الحدود .

وسنبحث في مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات وتنظيمها القانوني وفق الاتي :

الفرع الأول .. مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

كثرت تعريفات الفقهاء للشركات المتعددة الجنسيات واختلفت كاختلافهم في تحديد تسمية لها (شركات متعددة الجنسيات – شركات عبر الوطنية – الشركات عبر القومية –الشركات العالمية – المشروع المتعدد الجنسيات – المؤسسة المتعددة الجنسيات ...الخ) ، وقد رأت لجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في تقريرها الخاص المتعلق بنشاط هذه الشركات ان يتم استخدام كلمة (TRANSNATIONAL) بدلاً من كلمة (MALTINATIONAL) وكلمة (CORPORATION) بدلاً من كلمة (ENTERPRISE)[3] .

---

1 – سمير كريم ، الشركات المتعددة الجنسيات ، معهد الإنماء العربي ، بيروت 1981 ، ص18–20 .

2 – د.سمير أمين ، صراع الحضارات أم حوار الثقافات ، مجموعة باحثين ، دار التضامن ، 1997 ، ص76 .

3 – د.كريم نعمة ، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مجلة علوم إنسانية ، مجلة شهرية الكترونية ، السنة الثالثة ، العدد 27 ، آذار 2006 .

ونشير إلى إن احد الدراسات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة حول الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على عملية التنمية أوردت 21 تعريفاً لها[1] .

بعض الفقهاء لجأ إلى تقييد تعريف هذه الشركات بحدود كمية بحيث يلزم أن يكون للشركة الأصلية التي تقوم بالاستثمار في الخارج حد أدنى من الضخامة ، حيث يرى أ.رايمون فرنون :

(إن الشركة متعددة الجنسيات هي شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة ، وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو أن له مدخلاً لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية ، ويبدو حساساً لعناصر استراتيجية مشتركة) .

ويرى ماتيور.ر بأنها الشركات التي تقوم بعمليات كبيرة ومتشعبة جداً في البلدان الأخرى وتمتلك هناك طاقات إنتاجية وتمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل .

ويشير ليفنجستون أنها : (الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة ، وتمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية أو أكثر) .

بينما يرى رولف أنها : (الشركة التي يجب إن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25% من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار) .[2]

ويعرفها كلاوذنز بأنها : (شركة تستمد قسماً هاماً من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي) .

ويبدو أن هذا التعريف يشمل جميع الشركات العاملة في القطاعات المختلفة من إنتاج السلع والخدمات في الخارج .

أما أ.توجندات فيعرفها بأنها (الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة) .

وهذا التعريف معيب ، لأنه يقصر صفة تعدد الجنسية فقط على الشركات الصناعية. وأشار البعض إلى أنها الشركة التي تمتد فروعها إلى عدة دول ، وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي

[1] – د.محسن شفيق ، المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية ، مطبعة جامعة القاهرة ، الكتاب الجامعي ، 1998 ، ص35–36.

[2] – عبد السلام أبو قحف ، إدارة الأعمال الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص132.

والخدمي خارج دولها الأصلية ، وذلك من خلال استراتيجية عالمية موحدة وتتسم باستخدامها لأحداث المنجزات التكنولوجية وتدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي[1] .

ويرى الدكتور حسام عيسى بأنها (مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطاً إنتاجياً في دول مختلفة تتمتع كل منها بالجنسية المختلفة ، وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم ، وهي التي تقوم بإدارة الشركات الوليدة كلها في إطار استراتيجية عالمية موحدة[2] .

ويبدو لنا أن هذا التعريف لايتناسب مع الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشأ بين أشخاص القانون التجاري الخاص في دول مختلفة ، إذ يجب إن يكون لها تنظيمها الخاص في قوانين الدول التي تنشأ وتنتشر فيها .

الأمم المتحدة أقرت تسمية لهذه الشركات عام 1974 تحمل اسم (الشركات عابرة القوميات) أنشأت مركزاً بهذا الاسم يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة ثم أنشأت عام 1992 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدراسة نشاط هذه الشركات[3] بحيث تم تعريف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها :

(كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات ، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة ، وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً)[4] .

وانتهت اللجنة الحكومية المكلفة بإعداد مسودة ميثاق سلوك دولي للشركات متعددة الجنسيات في إطار منظمة الأمم المتحدة لوضع تعريف مفاده أن هذه الشركات هي :

(تلك الشركات التي تشتمل على كيانات تعمل في دولتين أو أكثر بصرف النظر عن شكلها القانوني ومجال النشاط الذي تعمل فيه ، وان تعمل هذه الكيانات في ظل نظام لاتخاذ قرار يسمح باتخاذ سياسات متجانسة واستراتيجية مشتركة من خلال مركز أو أكثر من مراكز اتخاذ القرار ، وان ترتبط هذه الكيانات فيما بينها عن طريق الملكية أو غيرها من الروابط الأخرى بحيث يمكن لواحدة أو أكثر

---

[1] – منى قاسم ، الشركات المتعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي ، النشرة الاقتصادية ، بنك مصر ، السنة 41 ، العدد 1 ، 1988 ، ص53–54.

[2] – د.حسام الدين عيسى ، الشركات المتعددة الجنسيات ، مؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصر ، بيروت ، بدون سنة ، ص16.

[3] – عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة 1998 ، ص145 .

[4] – بول هيرست وغراهام طومسون، ما العولمة : الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم ، ترجمة : فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة ، مطابع السياسة ، الكويت ، 2001.

ممارسة تأثير فعال على أنشطة الكيانات الأخرى وبصفة خاصة المساهمة في المعرفة والموارد والمسؤوليات مع الآخرين) .[1]

بعض الاقتصاديين يميلون إلى استخدام تعبير المشروع متعدد الجنسية بدلاً من الشركات المتعددة الجنسية لان لفظ المشروع أوسع مضموناً وسعة من لفظ الشركة ، حيث يشمل منشآت كثيرة قد لاينطبق عليها مصطلح الشركة من الناحية القانونية .[2]

حيث يرى البعض بأنه عبارة عن مشاريع قليلة العدد عملاقة في حجمها ، وهي ذات عمليات تصنيع مباشرة في دول مختلفة وذات هيكل عالمي في تعدد وتشعب إنتاجها ومناطقها الإدارية ، وتغطي فعاليتها الإنتاجية بسلع مختلفة ومناطق جغرافية متباينة .[3]

ويرى آخرون أنها كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول (مصانع ومناجم ومكاتب واستشارت وماشابهها) في دولتين أو أكثر ، ويمتد نشاطه في جميع مفاصل الحياة الاقتصادية في المجال الصناعي والتجاري والمالي.[4]

ويبدو لي أن الشركة المتعددة الجنسيات هي شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم ، ولها نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية ، وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة ، وكثيراً ماتندمج مع شركات من دول أخرى ، وتلعب دوراً في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة كبيرة من البلدان تتوزع في أرجاء العالم ، مما جعلها تسيطر حالياً على حوالي ثلثي التجارة العالمية .

كما يبدو لنا أن هذه الشركات تتمتع بميزتين هما :

أ-<u>ميزة الوحدة</u> ...التي تتمثل في وحدة اتخاذ القرار ووحدة التصرف والاستراتيجية والموارد الإنسانية والمادية والفنية ، فكلاً من الشركة الأم وفروعها ومنشآتها التابعة لها تكون مجموعاً واحداً متكاملاً ، ولذلك يمكن النظر للشركة المتعددة الجنسية على أنها نظام من العلاقات المركبة بين جميع عناصرها

---

[1] – د.محمد عبده سعيد إسماعيل ، الشركات المتعددة الجنسيات ومستقبلها في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 1986 ، ص33 .

[2] – د.ابراهيم قادم ، الشروط المقيدة في عقود نقل التكونولوجيا ودورها في تكريس التبعية التكنولوجية على المستوى الدولي ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 2002، ص7.

[3] – مايكل تانزر وآخرون ، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني ، دور الشركات المتعددة الجنسيات ، ترجمة : عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1981 ، ص123 .

[4] – محمد صبحي الأتربي ، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات ، دار الثورة للصحافة والنشر ، بغداد ، 1977 ، ص25-35 .

ومكوناتها ، فهي عبارة عن مجموعة تدريجية وتسلسلية حيث العلاقة بين فروعها ووحداتها علاقة رأسية وعمودية ، كما أنها علاقة تبعية[1] .

ب-<u>ميزة التعدد</u> :فهذه الشركات مكونة من عدة شركات تتمتع بالخاصية القانونية المستقلة ويتم تشكيلها وفقاً لقوانين وطنية متعددة ، وتتمتع بجنسيات متعددة ، الأمر الذي يثير إشكاليات قانونية يمكن حلّها من خلال :

*تطبيق قانون الدولة الأم .

*تطبيق كل شركة فرعية قانون الدولة الموجودة على إقليمها .

إن الشركات المتعددة الجنسيات هي من خلق القانون الوطني والدولي ، والخاصية المميزة لها ، الاحتفاظ بالوحدة في إطار تعددي مرن ، لايمكن الإبقاء عليه ، إلا بواسطة التعاون الدولي المتبادل بين كل من القانونين الوطني والدولي .

الفرع الثاني .. التنظيم القانوني

يخضع تنظيم الشركات المتعددة الجنسيات إلى قواعد وطنية تتعلق بالدولة الواحدة وقواعد دولية وكالآتي :

أولاً : القواعد الوطنية

لم تكن دول العالم متشابهة في تعاملها مع هذه الشركات ،ففي البدء وضعت بعض الدول عراقيل أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تشكل خطراً على الاقتصاد وتهدد الثروات الوطنية ، ولذلك سنت التشريعات التي تحد من الاستثمارات المباشرة مالم تكن مقرونة بحيازة المعرفة التقنية كاليابان ، كما لم تسمح الدول الاشتراكية سابقاً للشركات المتعددة الجنسيات بممارسة أي نشاط على أراضيها إلا باتفاقية خاصة معها ، لكن التغييرات في النظام الاقتصادي العالمي دفعت لتغيير الموقف القانوني تجاه هذه الشركات فقد سمحت دول العالم الثالث لهذه الشركات بحرية الاستثمار على أراضيها سواء بصورة نسبية أو مطلقة .

إن القوانين الوطنية التي تناولت عمل هذه الشركات تطرقت إلى مسائل كجنسية الشركات وخضوعها للازدواج الضريبي أم لا، وقوانين العمل النافذة وقوانين المحاسبة ومراقبة الشركات،والقضاء المتخصص بحل المنازعات التي تكون إحدى أطرافها الشركة المتعددة الجنسية أو أحد فروعها ، إضافة إلى مسائل تنفيذ القرارات القضائية وقوانين الاستثمار والمنافسة الحرة ، وغالباً

[1] – د.إبراهيم قادم ، مرجع سابق ، ص45-55.

ما تسعى الدول للحد من نشاط هذه الدول من خلال تحديد نسبة المال الأجنبي والأفراد الأجانب في المشروع المحلي وإلغاء الاستثمارات في القطاعات الحيوية وتنمية التقانة الوطنية وتبني برامج مراقبة الشركات ووضع شروط الاستثمار وتحويل الأموال إلى الخارج .

ثانياً : القواعد الدولية

قامت بعض المنظمات الإقليمية والدولية بتحديد قواعد قانونية لسلوك الشركات المتعددة الجنسيات مثلما قامت به الدول اللاتينية في عهد الأندين والمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة OCDE ، واتخذت هذه القواعد في بعض الحالات صورة توصيات دولية كالإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولي، ومجموعة القواعد والمبادئ الخاصة بالممارسات التجارية التقييدية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، كما توجد صكوك لم تعتمد بشكل نهائي كمدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الشركات المتعددة الجنسيات وكذا مدونة قواعد السلوك لنقل التكنولوجيا التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

ويمكن القول إنه لو لم يتم التوصل إلى صيغة دولية في مشروع التقنين لتنظيم نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات وكانت غير ملزمة ، وأقصد هنا مدونة سلوك الأمم المتحدة الخاصة بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات ، إلا أنها سوف تكون الأساس لعمل لاحق أكثر قوة وإلزاماً، ذلك إن المفاهيم الجديدة يصعب تقبلها بسهولة وتمتعها بالصفة الإلزامية سيما أنها تمس المجال الحيوي لكل دولة .

رغم ذلك فان الأمل في وجود تنظيم دولي خاص بالشركات متعددة الجنسيات يتمتع بالقوة الإلزامية لايزال قائماً ، إما من خلال إعادة النظر في مدونات السلوك الموجودة وإضعاف الصفة الإلزامية عليها ، ولاسيما مدونة الأمم المتحدة باعتبارها مجموعة من القواعد شاملة لجميع نشاطات الشركات متعددة الجنسيات ودولية وعلانية من خلال الدول المشاركة في وضعها وهذا ماتأمله الدول النامية .

أو على الأقل انتظار ارتقاء هذه القواعد القانونية الواردة في مدونة السلوك السالفة الذكر إلى مستوى القانون الدولي من خلال تطورها من قواعد غير ملزمة إلى قواعد قانونية عرفية أو اتفاقيات دولية ، كما يبقى الأمل موجوداً بالاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بالاستثمارات الذي بدأت المفاوضات بشأنه عام 1997.

المطلب الثاني .. خصائص الشركات المتعددة الجنسيات وأساليب تكوينها

الفرع الأول .. خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

أشار بعض الفقهاء إلى أن خصائص الشركات المتعددة الجنسيات تتمثل في الانتشار والضخامة ومركزية اتخاذ القرارات وإدارة عملياتها باستراتيجية عالمية منسقة والقدرة على نقل التكونولوجيا وتوجيه الاستثمار نحو الدول النامية..الخ[1] ، الأمر الذي سنبحثه وفق الآتي :

1- ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات

تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها واستماراتها بحيث تستحوذ على 80% من إجمالي مبيعات العالم[2] ، ويمكن الاستدلال على ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات من خلال :

* مؤشر حجم المبيعات

ازداد حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات من (5503) مليار دولار عام 1990 إلى (13564) مليار دولار عام 1999 والى (18500) مليار دولار عام 2001، كما بلغت قيمة المبيعات لأكبر 100 شركة متعددة الجنسيات (2509) مليار دولار ممثلة ما نسبته 16% من إجمالي مبيعات كل الشركات المنتسبة للاقتصاد العالمي عام 2000 .

* مؤشر حجم الإيرادات

فقد احتلت شركة ميتسوبيشي بإجمالي إيراداتها الذي بلغ (184.4) مليار دولار المرتبة الأولى بين اكبر 500 شركة متعددة الجنسية عام 1995 ، والتي يصل إجمالي إيراداتها إلى نحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي .

* القيمة المضافة للشركات

حيث تكون في اغلب الأحيان أكبر من القيمة المضافة للدول (الناتج المحلي الإجمالي)[3] ونشير إلى انه تبلغ نسبة ما تملكه اكبر 100 شركة متعددة الجنسيات من الموجودات الأجنبية ما نسبته

---

[1] – د.يوسف عبد الهادي خليل ، النظام القانوني لعقود نقل التكونولوجيا في مجال القانون الدولي الخاص، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الزقازيق ، ص70-72.

[2] – د.احمد العثيم، استراتيجية التعامل بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة . المشروعات المشتركة نموذجاً ، صحيفة الجزيرة ، الجمعة 17 ربيع الثاني 1428 ، العدد 12636.

3 – سالم احمد الفرجاني ، العولمة والدول النامية من منظور استثماري ، دار الكتب الوطنية ، طرابلس ، 2004 ، ص87-88 .

11.99% من الموجودات الأجنبية التي تملكها كافة الشركات الأجنبية المنتسبة العاملة في الاقتصاد العالمي والبالغة 21102 مليار دولار في عام 2000.

ان هذه الشركات تستثمر في معظم دول العالم وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وسوسيرا واليابان نظرا للمناخ الجاذب للاستثمار وارتفاع عائداته وتوافر البنية الأساسية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي ، ونشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي بلغ 560 مليار دولار عام 2003 .[1]

2- اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات المتعددة الجنسيات [2]

تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي يغطيها ، وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم ، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم .

وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة ،وقرابة 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم وكانت الدول المتقدمة صناعياً موطناً لنحو 77% من إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات في العالم ، ونشير إلى إن أكبر 50 شركة متعددة الجنسية في الدول النامية تماثل في الحجم أصغر شركة من بين 100 شركة في العالم .[3]

3- تنوع نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات

تتميز هذه الشركات بتعدد وتنوع نشاطاتها بهدف تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى ، فشركة تايم وانر تنشط مثلاً في عدد كبير من شركات النشر والملاهي والإعلام واستوديوهات هوليود والشبكة الإخبارية CNN [4] ويبدو لنا أن الشركات المتعددة الجنسيات قامت بإحلال وفورات مجال النشاط محل وفورات الحجم التي انتهجتها هذه الشركات بعد الحرب العالمية الثانية .

---

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، الأسكوا ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي ، نيويورك ، 2005 ، ص4 .

[2] – نوزاد عبد الرحمن الهيتي . منجد عبد اللطيف الخشالي ، مقدمة في المالية الدولية ، دار المناهج ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص226-227.

[3] – حميد الجميلي ، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي ، مجلة أخبار النفط والصناعة ، العدد 401 ، فبرارير أبو ظبي ، 2004 ، ص27 .

[4]– إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة ، مجلة الطريق ، 1997، السنة 56 ، العدد 4 ، ص55 .

4- التفوق والتطور التكنولوجي في الشركات المتعددة الجنسيات

تعد الشركات المتعددة الجنسيات مصدراً أساسياً لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية.[1]

إنّ مضمون عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر من شركة متعددة الجنسيات إلى فروعها في الدول المضيفة يتوقف على عدة عوامل أبرزها :

*خصائص النشاط الإنتاجي أو الخدمي الذي يقع ضمنه الاستثمار .

*وتيرة التقدم التكنولوجي في النشاط المعني .

*الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف من حيث التشريعات والقوانين التي تحكم التنافس وحماية الملكية الفكرية والبيئة والتوظيف وتوفير المهارات البشرية .

*استراتيجيات الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به .

5- إقامة التحالفات الاستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات

تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية .[2]

ونشير إلى أن التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة اكبر ، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج ، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحوث والتطوير .

6- المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات

تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية وأساليب مراقبة الجودة والتسويق مما يتيح لها زيادة قدراتها التنافسية عالمياً .[3]

---

[1] – عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2003، ص29 .

[2] – عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1998،ص152.

[3] – عمر الفاروق ، مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا ، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي ، العدد 86 ، أكتوبر 2001 ، ص187 .

وتعظيم إيراداتها وأرباحها خاصة في ظل ما تتمتع به هذه الشركات من مزايا تمويلية وقدرتها على الاقتراض من الأسواق المالية العالمية بأفضل الشروط نظراً لسلامة وقوة مركزها المالي .

7- تعبئة الكفاءات والمدخرات العالمية في الشركات المتعددة الجنسيات

تسعى هذه الشركات لاختيار العاملين ذوي الكفاءات من مواطني الدولة المضيفة بعد اجتياز اختبارات معينة والمشاركة في دورات تدريبية ، كما تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية العالمية والأسواق الناهضة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وإلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى مايمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة ..الخ .

8- إدارة الشركات المتعددة الجنسيات وتنظيمها

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة هذه الشركات وتحقيق ما ترغبه والتعرف على نواياها المستقبلية ، فالتخطيط يحقق لها اقتناص الفرص وزيادة الفوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل الفائدة على رأس المال المستثمر .

ويمكن تحديد العلاقة داخل الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى اتخاذ القرار كمايلي:

* القرارات الاستراتيجية ..التي تحدد اتجاهات الشركة وأهدافها والبدائل المحتملة عند التغيير في البيئة العالمية يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم .
* القرارات الإدارية ..التي تنظم نشاط مختلف الموظفين والموازنة يتم اتخاذها بالتشاور بين الشركة الأم وفروعها .
* القرارات الخاصة بالعمليات يتم اتخاذها من قبل الفروع .[1]

الفرع الثاني .. أساليب تكوين الشركات المتعددة الجنسيات

يوجد عدة أساليب قانونية لتكوين هذه الشركات تتمثل بـ :

أولاً : الاندماج الدولي للشركات

الاندماج الدولي بالمعنى القانوني هو فناء شركة أو أكثر في شركة أخرى أو فناء شركتين أو أكثر وقيام شركة جديدة تنتقل إليها ذمم الشركات التي فنيت.[1]

[1] – سيف هشام صباح الفخري ، الشركات المتعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والاقتصادية ، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، بإشراف د.عبد الحميد الطالب ، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد ، 2010 ، ص21 .

ونلاحظ أن الاندماج هو الأكثر شيوعاً في العالم الرأسمالي نظراً لارتفاع تكاليف عملية الاندماج بطريق المزج، حيث تقتضي هذه الطريقة إحلال كافة الشركات التي يتم دمجها وتكوين شركة جديدة بكل ما تفرضه هذه العمليات من نفقات باهظة ، أضف إلى ذلك العبء الضريبي الناشئ عن زيادة حجم الأصول التي يتم نقلها إلى الشركة الجديدة والتي يفرض عليها العديد من الضرائب والرسوم كالضرائب على دخل الشركات .

ومن المتصور أن عملية الاندماج تقع بين إحدى الشركات الوليدة الداخلة في مجموعة متعددة الجنسيات والتي تعمل في بلد ما وتتمتع بجنسيته ، وبين إحدى الشركات الوطنية في نفس هذا البلد ، فمثل هذا الاندماج يعتبر داخلياً لأنه يتم بين شركتين من جنسية واحدة ، والواقع أن الاندماج الداخلي هو أحد الأدوات القانونية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات للقضاء على منافسيها في الدول المضيفة ولإحكام سيطرتها على السوق الداخلي في هذه الدول.

إن عملية الاندماج الدولي نادرة للغاية على الصعيد العملي إذ أنها تصطدم بالعديد من الصعوبات القانونية التي تعوق إتمامها ، بل وتكاد تجعلها شبه مستحيلة ، وترجع هذه الصعوبات إلى عدم وجود قواعد موحدة تحكم عمليات الاندماج الدولي حتى في إطار التجمعات الدولية الإقليمية كمجموعة السوق الأوروبية المشتركة ، ويبدو أنه من الضروري الرجوع إلى قواعد تنازع القوانين في القانون الدولي الخاص لتحديد النظام القانوني الذي يحكم عمليات الاندماج الدولي الأمر الذي يجعل هذا الأسلوب صعب الحدوث .

ثانياً : تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي

لايثير تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي أي صعوبة فتكوين شركة في هذا المجال لايتطلب إلا توافر شرطين أساسيين :

* أن يكون للشركة الأم وفقاً لأحكام قانونها الوطني الحق في تملك أسهم شركة أخرى.

* أن يكون من الممكن وفقاً لأحكام قانون الدولة المضيفة أن تتملك الشركة الوليدة بنسبة تسمح بالسيطرة عليها .

ويمكن القول أن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة لشركة أجنبية لايختلف عن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة لشركة وطنية أخرى .

[1]– د.محسن شفيق ، مرجع سابق ، ص664.

ثالثاً : السيطرة على شركات قائمة

قد تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة على شركات أخرى قائمة بالفعل وتحويلها إلى شركات تابعة لها ، ولعل ها الأسلوب قد يصبح ضرورياً في بعض الأحيان لوكان الأمر يتعلق بالحصول على مواد أو سلع تنتجها الشركة المراد السيطرة عليها ، حيث تصبح السيطرة على مثل هذه الشركة أمراً حيوياً ولازماً لتحقيق التكامل الرأسي.

وهناك طريقتين لتحقيق هذا :

***الاستيلاء عنوة بإرغام المساهمين المسيطرين على الشركة .**

***الاتفاق مع مجموعة المساهمين المسيطرة على نقل السيطرة لهم .**

المبحث الثاني : مدى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية

المطلب الأول .. الآثار الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات قوة اقتصادية كبيرة في العالم ، وتحتل مكانة أقوى في البلدان النامية ، حيث يمكن إن تلعب دوراً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه الدول[1] .

لقد أدى نشاط هذه الشركات إلى نتائج سلبية في مختلف مجالات الحياة في هذه الدول خاصة على النشاط الاقتصادي الذي يعكس قوة الدولة ومدى نجاعة سياستها الاقتصادية ، وسنشير إلى ابرز انعكاسات هذه الشركات اقتصادياً على الدول النامية وفق الآتي :

أولاً : السياسة الاقتصادية وعملية التنمية

لقد كان للشركات المتعددة الجنسيات دوراً بارزاً في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية من خلال خلق فرص للعمالة وتحسين مستوى الدخول وارتفاع تحسين الإنتاجية وكذا تنمية المنافسة المحلية بكسر حدة الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية ، وبالتالي زيادة حجم المنافسة بين الشركات العالمية سواء كانت وطنية أم أجنبية ، إلا إن تلك المساهمة في عملية التنمية لاترتبط

[1] – بول سويزي ، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني . دور الشركات المتعددة الجنسيات ، مجموعة باحثين ، ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ش.م.ل ، بيروت ، ص79 .

بتنمية فعلية في الاقتصاد ، حيث أنها لاتطور النشاط الصناعي وتعرض الصناعات الوطنية الناشئة في الدول النامية للخطر .

وعلى كل حال فإنّ درجة إسهام هذه الاستثمارات في التنمية يتوقف على طبيعة الصناعة أو المجال الذي تستثمر فيه وعلى مستوى التقدم والنمو الاقتصادي للدولة ، وقدرة هذه الأخيرة على توجيه وتنظيم تخطيط هذه الاستثمارات .

وتتسابق الدول النامية لتقديم الحوافز بهدف تشجيع عمل هذه الشركات كالإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير الشركات من القيود على تحويل أرباحها للبلد الأم والسماح لها باستيراد مايلزمها من مواد وسلع دون ضرائب أو رسوم [1] .

وغالباً شروط الاستثمار التي تحصل عليها هذه الشركات في عدد من الدول النامية تعد مجحفة بحق الدول النامية نفسها ، بما يحقق أرباحاً كبيرة للشركات المتعددة الجنسيات ويهدد الاستقلال الاقتصادي للدول النامية ويستنزف مواردها الوطنية ويضعف إمكانات التنمية الذاتية فيها ويخفض معدل نمو دخل أفرادها[2] ، إضافة لتراكم الديون على هذه الدول التي تسعى إلى تجاوز مأزق خدمة ديونها ، بزيادة إنتاج تصدير المواد الخام التي تعتمد عليها للحصول على القطع الأجنبي ، مما يسرع في تدهور أسعار هذه الصادرات وانتعاش اقتصادات الدول الصناعية المستوردة لها .[3]

ثانياً : تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

تستطيع الشركات المتعددة الجنسيات بما لديها من موارد مالية ضخمة سد الفجوة بين احتياجات الدول النامية من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محلياً .

لقد انسابت الدول النامية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي رؤوس أموال بلغت أكثر من 62 بليون دولار ووصل مجموع الأرباح التي حولتها تلك الاستثمارات إلى 139.7 بليون دولار خلال الفترة نفسها ، وهذا يعني أن كل دولار استثمرته هذه الشركات قد أعطى 2.3 دولار.[4]

---

[1] – هدسون جون ، هرندر مارك ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة منصور طعمة ومحمد علي عبد الصبور ، دار المريخ السعودية للنشر ، 1987 ، ص734.

[2]- هانز بيترمان ، هارال شومان ، فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة وتقديم د.عدنان عباس علي ، مراجعة وتقديم د.رمزي زكي ، عالم المعرفة ، الكويت ، 2003 ، ص20 .

[3] – فؤاد مرسي ، الرأسمالية تحدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 147 ، الكويت ، 1990 ، ص392–393 .

[4] – زكي رمزي ، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ، دار الرازي ، بيروت ، 1989 ، ص35.

إن ما تملكه الشركات المتعددة الجنسيات من أصول وأموال واحتياطات ضخمة بحيث تصبح قادرة على تعبئة أكثر من 250 مليون مليار دولار وان تنقل من بلد لآخر ما بين 30-50 مليار دولار بهدف المضاربة [1] ، مما قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية في هذه الدول .

ثالثاً : التجارة وميزان المدفوعات

إن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات سيؤدي لانعكاس سلبي على ميزان المدفوعات في الدول النامية ، بسبب التحويلات الرأسمالية اللازمة للاستثمار المباشر يقابلها على الجانب السلبي تحول عائد الاستثمارات القائمة ، فضلاً عما يؤدي إليه نشاط فروع هذه الشركات في زيادة التصدير والاستيراد .

كما أن الاستثمار الأجنبي لايعني بالضرورة تشييد مشروع جديد ، وإنما الاستيلاء على مشاريع وطنية أحياناً ، وخلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة .

ويؤكد ألفين فونتين أورتيز إن الشركات المتعددة الجنسيات تربح 7 دولارات مقابل كل دولار تستثمره في الدول النامية ويتم تحويلها كلها إلى الدول الكبرى ، ويتجمع الفائض بيد قلة على حساب فئات ملايين المحرومين[2] ، ويبدو لنا أن هذه الشركات تصبح معتمدة في توسيع نشاطاتها المحلية على إعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة محلياً.

رابعاً : التشغيل والأجور والتأهيل المهني

يمكن القول انه إذا كان تشغيل العمالة ميزة تقدمها هذه الشركات للدول النامية فان العمالة التي يتم تشغيلها هي فئة لاتعاني من البطالة أصلاً كونها عمالة مدربة ومؤهلة.

إضافة إلى إن الشركات المتعددة الجنسيات تستفيد من تدني الأجور في الدول النامية وغالباً ما يتم ارتكاب ممارسات لأخلاقية تمس بحقوق الإنسان المتعلقة بالحياة والحرية والعدل والمساواة واختيار العمل ، بحق العاملين في هذه الشركات.

فقد قامت شركة نستله باستغلال العمال في مزارع الكاكاو في ساحل العاج، من حيث ساعات العمل الطويلة والظروف السيئة وباعتهم كالعبد، ولم تكتف بذلك إذ كشفت دراسات اليونيسيف عام 2002

---

[1] – مدين علي ، العولمة الإقليمية ونظرية الأمن الاقتصادي ، مجلة دراسات استراتيجية ، دمشق 2003، السنة الثالثة ، العدد 8 ، ص176-177.

[2] – فلنتين اشتيغين ، النظام العالمي الاقتصادي الجديد ، ت : د.شهرت العالم ، 1988 ، ص12-13 .

عن شحن وتشغيل 200 ألف طفل في مزارع الكاكاو تم شحنهم من بلدان مثل مالي وبوركينا فاسو إلى ساحل العاج وأجبرتهم الشركات على العمل تحت ظروف خطرة .[1]

المطلب الثاني .. الآثار السياسية والاجتماعية والتقنية للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية .

أولاً : الآثار السياسية للشركات المتعددة الجنسيات

تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية والمضيفة لها ، بهدف الحفاظ على مصالحها وأهدافها ، التي غالباً ما تتطابق مع مصالح وأهداف الدول الكبرى[2] ، فقد ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش أن شركة شل تواطأت مع الشرطة والجيش وفي انتهاكات لحقوق الإنسان عندما قمعت احتجاجات سكان دلتا النيجر.[3]

ويمكن القول أن السيادة الوطنية للدول النامية المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات مهددة بالخطر نتيجة تأثيرات هذه الشركات والتي تحدث بسبب :

*مخالفة الشركات المتعددة الجنسيات لتشريعات الدول التي تعمل فيها كمخالفة قوانين الاستثمار الأجنبي والسياسة الضريبية والتجارية المتعلقة بالعمل وسياسة الأسعار .

*التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية للدول التي تعمل فيها .

*مطالبة هذه الشركات لحكوماتها باتخاذ إجراءات ذات صبغة سياسية واقتصادية للضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لخدمة مصالحها الخاصة .

*رفضها قبول تطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم .

*عرقلة جهود الدولة المتخلفة لاستغلال ثرواتها من اجل ممارسة السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية .

---

[1] – د.غسان عيسى العمري ، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسيات ، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان : تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال . التحديات . الفرص . الآفاق ، في الفترة الواقعة ما بين 10-2009/11/11 .

[2] – د. حسن عنبري ، محاضرات في العلاقات الدولية ، الموسم الجامعي ، 1996 ،1997 ، ص88 .

[3] – بابكر عباس الأمين ، النفوذ السياسي للشركات متعددة الجنسيات ، الحوار المتمدن ، العدد 2988 ، 2010/4/27.

*رفض اللجوء لمحاكم البلد المضيف في حال نشوب نزاعات نظراً للمكانة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الشركات وتفوقها على الدول المضيفة من ناحية الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلومات المتاحة .

ثانياً : الآثار الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات

تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دوراً في ترسيخ مفهوم الإنسان الاقتصادي ونشر القيم الاستهلاكية والمعايير الأخلاقية التي تشجع على التفسخ الخلقي والفساد والميل إلى الاستهلاك لدى الفرد والأغنياء بطرق غير مشروعة[1] ، وتكريس الفجوة بين الشرائح الاجتماعية من خلال خلق فئة تعتاش على حساب المجتمع ، ولها مواصفات غير إنتاجية [2] ، مما يؤدي لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وخلق أزمات داخلية في الدول النامية .

ثالثاً : الآثار التقنية والعلمية للشركات المتعددة الجنسيات

إن نشاط البحث والتطوير في هذه الشركات يتم في الدولة الأم وليس في الدول النامية التي تعمل بها فروعها ، إضافة إلى إن كثيراً ماتكون التكنولوجيا المحولة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدول النامية غير متلائمة مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ..الخ ، فهي لاتتناسب مع واقع تلك الدول في كل أوجه الحياة ، لان طبيعتها تقوم على معايير وأساليب مطبقة في البلد الأصل للشركات المتعددة الجنسيات .

وفي بعض الأحيان تتوقف درجة نجاح الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية التكنولوجيا المحلية على ما تقدمه من تسهيلات للشركات المتعددة الجنسيات ومدى تعاونها معها وأشكال الاستثمار المسموح لها..الخ .

أخيراً لا بد من القول بأن الشركات المتعددة الجنسيات تعد إحدى الأشكال الرئيسية التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر للانطلاق نحو أسواق جديدة ، وأسهمت في تطوير وانتشار العولمة الاقتصادية ، وأنّ هذه الشركات تسعى لتحقيق الحرية المطلقة لحركة انتقال رؤوس الأموال وإغراق

[1] – عبد الهادي بو طالب ، العالم ليس سلعة ، في نقد العولمة ، منشورات الزمن ، الكتاب 26، مايو 2006 ، ص50.

[2] – شقير محمد لبيب ، الوحدة الاقتصادية العربية،تجاربها وتوقعاتها ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الجزء الثاني ، أيار 1986 ، ص911–912 .

السوق بالسلع الاستهلاكية، وأصبحت تشكّل قوة وسلطة مالية واقتصادية في الاقتصاد العالمي ، تمكّنها من الحدّ من نفوذ ودور الدولة، وتسمح لها بالتدخل في شؤون الدول النامية .

إنّ هذه الشركات تتحكم في الاقتصاد العالمي وأسعار المواد الخام وجلب فائض رأس المال إلى الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، خصوصاً أنّ اقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات كان ينمو طيلة تسعينيات القرن الماضي بمعدل 10% سنوياً ، فيما الدول الصناعية ينمو اقتصادها بمعدل 4% .

كما لابد أن نشير إلى أن أثر الشركات المتعددة الجنسيات لايقتصر على الدول النامية وانما تتأثر به الدول الصناعية المتقدمة أيضاً ، وخاصة فيما يتعلق بـ :

*موازين المدفوعات والاستقرار الاقتصادي .

*بنية السوق الرأسمالي .

*الآثار على البنية الصناعية والعلاقات القطاعية داخل الاقتصاد ، وذلك على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في الإطار القومي وفي مجمل البلاد المتقدمة .[1]

كما لابد من الإشارة إلى مجموعة توصيات لابد من اتباعها للحد من الآثار السلبية للشركات المتعددة الجنسيات وتتمثل في :

*تفاوض الدول النامية مع الشركات المتعددة الجنسيات قبل مباشرة النشاط فيها للحصول على أفضل الشروط التعاقدية والضغط على الشركات المتعددة الجنسيات لزيادة القيم المضافة محلياً واستعمال شبكاتها للتسويق في مختلف أنحاء العالم وتصدير منتجات الدول النامية المضيفة .[2]

*توعية الدول النامية بخطورة الشركات المتعددة الجنسيات في كل أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية وانعكاساتها على الأهداف التنموية والسيادة الوطنية .

*مراقبة ومتابعة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات بصورة مستمرة ومراقبة حركة التدويل بمختلف الوسائل (التخطيط الوطني – مراقبة الاستثمارات – حماية وتنمية القطاعات ذات المصلحة الوطنية – التأمينات) .

*إنشاء مراكز متخصصة لإصدار البيانات والمعلومات عن هذه الشركات في الدول النامية ورصد نشاطها .

---

[1] – محمد السيد سعيد ، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978 ، ص19–50 .

[2] – ثيودور موران ، الشركات المتعددة الجنسيات . الاقتصاد السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1994 ، ص9–16.

*الاعتماد على القدرات المحلية الوطنية في تحقيق التنمية الشاملة للدول النامية وعدم التعويل على هذه الشركات وإنما اعتبارها كعامل مساعد في تحقيق التنمية.

المراجع

الكتب :

- د.إبراهيم قادم ، الشروط المقيدة في عقود نقل التكونولوجيا ودورها في تكريس التبعية التكنولوجية على المستوى الدولي ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 2002.
- بول سويزي ، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني . دور الشركات المتعددة الجنسيات ، مجموعة باحثين ، ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ش.م.ل ، بيروت .
- بول هيرست وغراهام طومسون ، ما العولمة : الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم ، ترجمة : فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة ، مطابع السياسة ، الكويت ، 2001 .
- د.حسام الدين عيسى ، الشركات المتعددة الجنسيات ، مؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصر ، بيروت ، بدون سنة .
- حسان خضر ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، تعاريف وقضايا ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 .
- د.حسن عنبري ،محاضرات في العلاقات الدولية ، الموسم الجامعي ، 1996 ، 1997.
- زكي رمزي ، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ، دار الرازي ، بيروت ، 1989.
- سالم احمد الفرجاني ، العولمة والدول النامية من منظور استثماري ، دار الكتب الوطنية ، طرابلس ، 2004 .
- د.سمير أمين ، صراع الحضارات أم حوار الثقافات ، مجموعة باحثين ، دار التضامن ، 1997.
- سمير كريم ، الشركات المتعددة الجنسيات ، معهد الإنماء العربي ، بيروت 1981 .
- سيف هشام صباح الفخري ، الشركات المتعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والاقتصادية ، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، بإشراف د.عبد الحميد الطالب ، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد ، 2010 .
- شقير محمد لبيب ، الوحدة الاقتصادية العربية،تجاربها وتوقعاتها ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الجزء الثاني ، أيار 1986 .
- عبد السلام أبو قحف ، إدارة الأعمال الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005.
- عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة 1998.

- عبد الهادي بو طالب ، العالم ليس سلعة . في نقد العولمة ، منشورات الزمن ، الكتاب 26 ، مايو 2006 .
- عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2003 .
- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تحدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 147 ، الكويت ، 1990 .
- فلنتين اشتيغين ، النظام العالمي الاقتصادي الجديد ، ت : د.شهرت العالم ، 1988 .
- مايكل تانزر وآخرون ، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني ، دور الشركات المتعددة الجنسيات ، ترجمة : عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، 1981.
- محمد السيد سعيد ، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978 .
- محمد صبحي الأتربي ، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات ، دار الثورة للصحافة والنشر ، بغداد ، 1977 .
- د.محمد عبده سعيد إسماعيل ، الشركات المتعددة الجنسيات ومستقبلها في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 1986 .
- د.محسن شفيق ، المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية ، مطبعة جامعة القاهرة ، الكتاب الجامعي ، 1998 .
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي . منجد عبد اللطيف الخشالي ، مقدمة في المالية الدولية ، دار المناهج ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2007 .
- هانز بيترمان ، هارال شومان ، فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة وتقديم د.عدنان عباس علي ، مراجعة وتقديم د.رمزي زكي ، عالم المعرفة ، الكويت ، 2003 .
- هدسون جون ، هرندر مارك ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة منصور طعمة ومحمد علي عبد الصبور ، دار المريخ السعودية للنشر ، 1987 .
- د.يوسف عبد الهادي خليل ، النظام القانوني لعقود نقل التكونولوجيا في مجال القانون الدولي الخاص ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الزقازيق .

المقالات :

– د.احمد العثيم ، استراتيجية التعامل بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة . المشروعات المشتركة نموذجاً ، صحيفة الجزيرة ، الجمعة 17 ربيع الثاني 1428 ، العدد 12636.

– إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة ، مجلة الطريق ، 1997، السنة 56 ، العدد 4 .

– بابكر عباس الأمين ، النفوذ السياسي للشركات متعددة الجنسيات ، الحوار المتمدن ، العدد 2988 ، 2010/4/27.

– حميد الجميلي ، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي ، مجلة أخبار النفط والصناعة ، العدد 401 ، فبراير أبو ظبي ، 2004 .

– عمر الفاروق ، مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا ، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي ، العدد 86 ، أكتوبر 2001 .

– د.غسان عيسى العمري ، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسيات ، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان : تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال . التحديات .الفرص. الآفاق ، في الفترة الواقعة ما بين 10-2009/11/11 .

– د.كريم نعمة ، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ،مجلة علوم إنسانية ، مجلة شهرية الكترونية ، السنة الثالثة ، العدد 27 ، آذار 2006 .

– مدين علي ، العولمة الإقليمية ونظرية الأمن الاقتصادي ، مجلة دراسات استراتيجية ، دمشق 2003، السنة الثالثة ، العدد 8 .

– منى قاسم ، الشركات المتعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي ، النشرة الاقتصادية ، بنك مصر ، السنة 41 ، العدد 1 ، 1988 .

التقارير :

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، الأسكوا ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي ، نيويورك ، 2005 .

.....

.....

.....